الأمم المتحدة

S/2013/94

مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقا بتقريري (S/2013/69)، المقدم إلى مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وبالمشاورات اللاحقة التي أجريت بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يخص الصومال، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان المشترك المرفق، الذي قمت بتوقيعه إلى جانب نكوسازانا دلاميني - زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان.

(توقيع) **بان** كي - مون

140313 140313 13-25812 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق

بيان مشترك

١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣

نحن، الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نشير إلى تقرير الأمين العام (S/2013/69)، المقدم إلى مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث عُرضت على المجلس نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته الأمم المتحدة لجهودها في الصومال. وسيقوم عما قريب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمناقشة نتائج الاستعراض الاستراتيجي الموازي الذي أجراه الاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وسيجري في وقت لاحق إطلاع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هذه النتائج. ونحن نتبادل الآراء التالية بشأن هذين الاستعراضين مع مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على أساس أن من الضروري إجراء مزيد من المشاورات من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن سبل المضي قدما.

واستنادا إلى الاستعراضين، بدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي مشاورات أخرى (بما في ذلك خلال انعقاد فرقة العمل المشتركة على هامش مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي اختتم أعماله مؤخرا) للاتفاق على نهج مشترك إزاء تعزيز المشاركة الدولية في الصومال. وتبين هذه الرسالة مجالات التقارب بين نهجي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال بناء على تلك المشاورات، وتقدم معلومات مستكملة عن خططنا الرامية إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في البلد.

١ - الحاجة إلى تعزيز الوجود الدولي في الصومال

لدى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحليل مشترك للحالة في الصومال، حيث يدرك كلاهما الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها المرحلة الراهنة، والمطالب الكبيرة التي يتعين على السلطات الصومالية الجديدة تلبيتها للمضي قدما بعملية تحقيق الاستقرار وبناء السلام وبناء الدولة. ونود معا أن نبرز للمجلس، على غرار ما قامت به السلطات الصومالية، الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق الوجود الدولي لدعم بناء السلام في الصومال في السنوات المقبلة، مع كفالة النهوض بالجهود الجارية لتحقيق الاستقرار الأمني.

وفي حين لا يزال الدعم العسكري المقدم إلى حكومة الصومال يؤدي دورا حاسما، فإن العمليات الأمنية لا يمكن أن تنجح بمعزل عن غيرها. وإذ نرتكز على احترام مبدأ الملكية الوطنية، نعرب عن الرأي المشترك القائل بأن وجودا مدنيا دوليا يفترض فيه أن يساعد السلطات الصومالية على النهوض بعملية المصالحة الوطنية ووضع الصيغة النهائية للدستور والتحضير للانتخابات بحلول عام ٢٠١٦.

كما ينبغي لذلك الوجود أن يسدي مشورة متسقة في المجال الاستراتيجي وفي مجال السياسة العامة إلى الحكومة بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام وبناء الدولة، وأن يدعم الجهود الهامة الطويلة الأجل الرامية إلى بناء قدرات الشعب الصومالي والمؤسسات الصومالية، بما في ذلك في قطاع الأمن، والعدالة، والحوكمة والإدارة العامة، وتقديم الخدمات الأساسية. وينبغي له أن يكفل رصد حالة حقوق الإنسان في الصومال والإبلاغ عنها بالقدر الكافي، وأن يساعد الحكومة في بناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بكل هذه المهام، ينبغي له أن يساعد السلطات في تنسيق الدعم الدولي.

ونحيط علما بما يعتزم مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، القيام به من إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، وباعتماده النهج التدريجي الموصى به في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/210). وفي هذا الصدد، نشير إلى أن الهدف الأمني النهائي لا يزال يتمثل في تسليم المسؤوليات الأمنية على نحو سلس إلى السلطات الصومالية، الأمر الذي يتطلب تعزيز الجهود الرامية إلى استحداث مؤسسات أمنية صومالية قادرة في السنوات المقبلة. وفي غضون ذلك، ما زلنا نرى معا أن الاتحاد الأفريقي لا يزال يتسم بميزة نسبية يتفوق بها على الأمم المتحدة كجهة تقدم الدعم العسكري إلى قوات الأمن الوطني الصومالية، في الوقت الذي تتواصل فيه العمليات القتالية. ومن ثم ينبغي إعادة النظر في خيار عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، في ظل انتهاء العمليات القتالية التقليدية ضد حركة الشباب، وذلك بالتشاور مع السلطات الصومالية في ذلك الوقت. ولو تم الأمر على هذا النحو، سيلزم تعزيز قدرة العملية إلى حد كبير مقارنة بالقدرة المتاحة حاليا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بوسائل منها توفير عناصر التمكين ومضاعفات القوة اللازمة، مع اتخاذ خطوات ملموسة بتمكين قطاع الدفاع والأمن في الصومال.

وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى توفير دعم مدني للحكومة، اقترحت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إنشاء بعثة لتقديم المساعدة تابعة للأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرات من ٧٢ إلى ٧٦ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69). واقترح الاتحاد الأفريقي، استنادا إلى الاستعراض الذي أجراه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بأن يُصدر مجلس الأمن ولاية موسعة وأن تقدم الأمم المتحدة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن نتطلع إلى توجيهات مجلس الأمن بشأن هذه التوصيات، لإتاحة مواصلة التخطيط للمضي قدما على أساس فهم واضح لتوقعات المجلس.

واستنادا إلى توجيهات المجلس، ستواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضا النهوض بتخطيطنا لحالات الطوارئ من أجل عملية محتملة لحفظ السلام في الصومال.

٢ - تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

حيث إن الحكومة الصومالية ليس بمقدورها بعد ضمان الأمن في جميع أنحاء إقليمها، فإننا ندرك معا الدور الفريد والأساسي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في دعم قوات الأمن الوطني الصومالية في توطيد الأمن في البلد. واستمرار هذه الجهود أمر لا غنى عنه في تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة بناء السلام، بما في ذلك الأنشطة التي يخطط لها الشركاء الدوليون دعما للجهود الصومالية.

وتوفر مجموعة الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة حاليا للبعثة تمويلا مستداما للاحتياجات اللوجستية للقوة والاحتياجات ذات الصلة، وهو ما يمثل نحو ٧٠ في المائة من مجموع احتياجات البعثة. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى الدعم المالي. ونود، على وجه الخصوص، أن نوجه الانتباه إلى أن القرارات الحالية لمجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٠١٠ (٢٠١١)، تستبعد صراحة تقديم المساعدة المالية المباشرة من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي، باستثناء سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات المأذون بها بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). لذلك، فإننا نشجع بقوة الدول الأعضاء على أن تبذل قصارى جهدها لكفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به للبعثة، ولا سيما فيما يتعلق باسترداد تكاليف بدلات الأفراد النظاميين التابعين للبعثة، وذلك لتغطية مدة ولايتها في حال تمديدها إلى ما بعد ٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

وإذ نلاحظ أن الانتقال إلى عملية لحفظ السلام لا يوصي به في المدى القريب، فإننا نشير إلى الخيارين التاليين اللذين يتيحان للاتحاد الأفريقي إمكانية الوفاء بالالتزامات المالية المتكبدة فيما يخص البعثة، وذلك إزاء بدلات الأفراد النظاميين: '١' مواصلة الترتيبات الحالية، حيث تقدم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المساعدة المالية المباشرة إلى الاتحاد الأفريقي، ربما على أساس تقاسم الأعباء المتفق عليه؛ '٢' منح إذن استثنائي بأن تعوض الأمم المتحدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا للجدول والمعايير التي تعتمدها الأمم

المتحدة، عن التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالأنشطة التي يصدر بها تكليف من مجلس الأمن، على أن هذا الخيار الثاني هو الذي يكفل قدرة أكبر على التنبؤ ومزيدا من الاستقرار المالي.

ونحث المجلس على النظر على وجه السرعة في هاذين الخيارين، وعلى تقديم توجيهات بشأن ما يعتزم القيام به، لكي يتسنى استمرار عمليات البعثة.

٣ - اتساق جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال

نحيط علما بعدد من المجالات التي تتداخل فيها جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال حاليا، حيث ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق أوجه التآزر بين بعثتينا وتفادي الازدواجية فيما تقومان به من أعمال. وللقيام بذلك، سنسترشد بتوقعات منظمتينا، فضلا عن التشكيلة المفضلة لوجود كل منهما، على النحو المشار إليه في الفرع ١ أعلاه.

وباتباع هذه التوجيهات الصادرة عن مجلس الأمن، سنستفيد من بعثة التقييم التقني المقبلة التي ستنشرها الأمم المتحدة لمواصلة بحث نطاق زيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بناء على المزية النسبية وعلى تقسيم واضح للعمل، وتمشيا مع أولويات حكومة الصومال الاتحادية. وستتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي على نحو وثيق لوضع توصيات في هذا الصدد، وهي التوصيات التي ستتضمن آليات قوية للتنسيق الاستراتيجي والتشغيلي والتكتيكي، والتي قد تتضمن، رهنا بإجراء مزيد من المشاورات، الاشتراك في موقع واحد أو اتخاذ وحدات مشتركة أو وضع برامج مشتركة. وستعرض هذه التوصيات في التقرير اللاحق للأمين العام.

ونحن نتطلع إلى نظر مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الآراء المشتركة الواردة في هذه الرسالة خلال مداولاتهما بشأن الجهود التي سنبذلها في المستقبل لدعم السلام المستدام في الصومال.

(توقيع) **بان** كي - مون
الأمين العام
الأمم المتحدة

(توقيع) نكوسازانا **دلاميني - زوما**
الرئيسة
مفوضية الاتحاد الأفريقي